# الفصل الاول

## النظام الاداري

واجهت الامبراطورية الرومانية في بحر القرن الثالث الميلادي اضطرابات وانقسامات سياسية وعسكرية قطعت أوصالها. وكان من نتائج ذلك ان اصيبت الادارة بعطل شديد بحيث اصبحت عاجزة عن القيام بوظيفتها على نحو مرضي، وليس هناك حاجة الى اثبات مدى الضرر والخطر الذي تتعرض له امبراطورية عالمية بدون ادارة قوية. ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان اشد ماكانت الامبراطورية حاجة اليه رجل يصلح ادارتها، وان دقلديانوس كان ذلك الرجل. فاذا لم يكن لدقلديانوس Dicoletian مواهب عسكرية تخلد اسمه في تاريخ روما الحربي، فقد كان له من مواهب الادارة والتنظيم مامكنه من القيام باصلاحات في نظم الادارة والحكم والاقتصاد سادت من بعده مدة ثلاثة قرون تقريباً، واصبح عهده يمثل نقطة التحول في التنظيم الاداري الامبراطوري (١).

كان الاساس في التنظيم الاداري الذي وضعه دقلديانوس وقسطنطين من بعده، هو الفصل التام بين واجبات القائد العسكري والحاكم المدني. واقترن هذا بانقاص حجم الولايات بوجه عام حتى لاينفرد القائد او الحاكم بسلطة ربما تخلق منه

---

(1) Runciman, Byzantine civilization, p. 20,

انظر في ذلك الباب الاول الفصل الاول

منافساً خطراً للعرش. وتؤدي الى السلطة في يد الامبراطور (٢). فتكونت لهذا الغرض هيئة حاكمة منظمة. واصبح الحاكم المطلق مصدر التشريع.

فجعل للناس الحق في استئناف القضايا اليه اذا لم تعجبهم الاحكام. فكان الامبراطور مصدر القانون والسلطات على السواء، يفسر القانون، ويضع حدود هذه السلطات التي منحت له.

لقد شهد التنظيم الاداري حوالي القرن الرابع الميلادي، ولاسيما في عهد الامبراطور ثيودسيوس الاول تطوراً ملحوظاً. فقد كانت الادارة مقسمة الى اربعة اقسام يسمى كل منها لواء، وعلى رأس كل منها امير لواء امبراطوري، وينقسم كل من هذه الاربعة بدوره الى عدد من الاقسام الادارية يشرف على كل منها نائب امير لواء، وكل قسم اداري من هذه الاخيرة ينقسم الى عدد من الولايات على كل منها وال يخضع عادة لنائب امير اللواء، وهذا الاخير يخضع لامير اللواء. وكان امير اللواء مسؤولاً امام الامبراطور. كان من واجبات امير اللواء تنفيذ القوانين الامبراطورية الصادرة من الامبراطور. كما كان له حق اصدار المنشورات بشرط الا تتعارض مع القوانين، فيقرر مايجب تحصيله من الضرائب كل سنة مع العلم بأن موافقة الامبراطور كانت ضرورية عند زيادة الضرائب او تخفيضها وكان يشرف على الولاة عن طريق نوابه (٣).

وكان كبير الوزراء في العاصمة رئيس الادارات كلها، فكان حرس القصر يخضعون لاشرافه، وكذلك كانت تخضع له دور الصناعة والدواوين والمراسلات الامبراطورية. اضافة الى عمله في توجيه السياسة الخارجية للدولة.

كان زمام العاصمة القسطنطينية في يد محافظ المدينة، الذي تأتي مرتبته الادارية في الدرجة الثانية بعد وظيفة امير اللواء. وكان من واجبات المحافظ الاشراف على النظام والامن في العاصمة، كما كان مسؤولاً عن المهن والنقابات (٤).

---

(2) Ibid, p. 20.

( ٣ ) نورمان بينز، الامبراطورية البيزنطينية ـــ ص ١٤٨

(4) Baynes and Moss, Op. cit, P. 282, Runciman, op. cit, p. 85.

وكانت في القسطنطينة ايضاً محكمة عليا تتألف من اثني عشر قاضياً كان الامبراطور يحيل اليها مشاكل قانونية هامة لتفصل فيها، وكانت القضايا الاقل اهمية تحال الى المحاكم الدنيا التي لانعرف عنها الا القليل. اما خارج العاصمة فقد كان يقوم فيها على القضاء قضاة الولايات الذين كانت احكامهم عرضة للاستئناف.

وكان للمحاكم الكنسية تشريع خاص، وكان في امكان المتخاصمين ان يحيلوا قضاياهم للمحاكم الكنسية اذا اتفقوا فيها بينهم على ذلك (٦). وقد امر الامبراطور الكسيوس الاول كومنين ( ١٠٨١ ــ ١١٨ م ) ان تحكم المحاكم الكنسية في المسائل المتعلقة بالزواج، او في القضايا الخاصة بالاحباس (٧) الدينية التي اوقفها واهبوها على الخير تزكية لارواحهم. وكانت هذه المحاكم الكنسية تفصل في جميع القاضيا المدنية عموماً اذا ماكان المدعى عليه من رجال الدين. وقد تلاشت الفوارق بين المحاكم الكنسية والمدنية في القرون الاخيرة من تاريخ الامبراطورية.

كان القانون الجنائي البيزنطي يتصف بكثرة استخدامه العقوبة بقطع الاعضاء. وكان الاباطرة اللايقونيين هم الذين ادخلوا هذا الامر كمبدأ عام، بعد ان كان قد اخذ به الامبراطور جستنيا ن من قبل تعويضاً عن عقوبة الاعدام.

كان القانون الجنائي يحكم على المذنب بان تسمل عيناه. او ان يجدع انفه، او ان تقطع يده او لسانه، وقد تطور هذا القانون الموروث على يد الاتراك بعد سقوط القسطنطينة. والى جانب قطع الاعضاء، كانت مصادرة الاموال اسلوباً من اساليب العقاب الشائع الاستعمال اما عقوبة السجن فانها لم تكن حتى القرن الثاني عشر يحكم بها الا في الحالات التي تحول دون هرب المجرم قبل المحاكمة.

---

(6) Vasiliev, Op. cit, p, 52-3, previt-Orton, Op. cit, p. 13.

( ٧ ) وتعني الاوقاف.

# الفصل الثاني

## النظام القضائي

اولى الاباطرة البيزنطينيون عناية كبيرة بالنظام القضائي والاشراف عليه مباشرة نظراً لاهميته في تحقيق العدالة. فمثلاً كانت الاحكام الصادرة من المحاكم تستأنف فيما اذا لم يكن احد الاطراف مقتنعاً بعدالة الحكم، ماعدا الحكم الصادر عن ( محكمة امير اللواء الامبراطوري ) باعتباره ممثل الامبراطور، فكان الحكم الصادر عنه حكماً نهائياً. وكان في استطاعة الانسان اذ ظن انه مظلوم ان يقدم شكواه الى وزارة الالتماسات، فاذا لم ينصف كان في استطاعته ان يلجأ الى الامبراطور نفسه. ولهذا كان الامبراطور ثيوفيلوس ( ٨٢٩ — ٨٤٢ م ) يستمع بانتظام في اثناء مرور موكبه الاسبوعي في العاصمة الى كنيسة العذراء ظلامات المتظلمين (٥).

لقد رأس القضاء، بعد ان الغيت وظيفة امير اللواء، محافظ العاصمة يساعده شخص اخر. واستمرت الحالة كذلك الى منتصف القرن الحادي عشر حين اصبح هناك شخص متخصص يمارس القضاء بنفسه بدلاً من المحافظ.

---

( ٥ ) انظر بيتز — المصدر السابق ص ١٥٥.

نشأت الحاجة الى هيئة ادارية امبراطورية واسعة لها انظمتها الثابته وطبقاتها ( اي اقسامها ) المتميزة عن تقسيم الولايات الى وحدات اصغر، وظهرت كذلك الحاجة الى وجود هيئة حاكمة جديدة من الموظفين الاداريين.

وفي خلال القرن السابع الميلادي طرأ تغيير على النظام الاداري الامبراطوري. فاصبحت الولايات مثلاً اقساماً عسكرية يطلق عليها اسم Thema يحكمها قائد عسكري لكنه كان يتلقى الاوامر من الامبراطور وحده، واختفى مايسمى امراء الالوية الامبراطورية. وكان من نتائج ذلك ان زادت أهمية وظيفة محافظ المدينة بسبب قربه من الامبراطور الذي اخذت السلطات تتركز في يده شيئاً فشيئاً.

واصبح هناك وزير واحد يدير شؤون المالية بعد ان كان هناك وزيران. وكان هذا الوزير في القرن التاسع الميلادي يشرف على الوظائف التي تتعلق بالمالية او ادارة الدخل اشرافاً عاماً.

وعلى الرغم من ان سلطة بعض الوظائف في السنين الاخيرة مثل وظيفة محافظ القسطنطينية قد اضمحلت، فقد بقيت الخطوط الرئيسية لهذا النظام قائمة حتى سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ م.